



## نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بما أو تلخيصهما في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 29 تشرين الثاني/نوفمبر الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك؛ الساعة 18/00 بتوقيت جنيف؛ الساعة 22/30 بتوقيت دلي؛ الساعة 2/00 من صباح يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2011/055\*

Original: English

### الالحاق بالركب بالاعتماد على طاقات متجددة أكثر مراعاة للبيئة

تقرير الأونكتاد المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار لعام 2011 يدعو إلى وضع أطر وطنية للسياسات العامة المتعلقة بالابتكار لتسخير الطاقات المتجددة السليمة بيئياً من أجل اللحاق بالركب

جنيف، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 - كثيراً ما يُذكر أن التكنولوجيات المخصصة لقطاع الطاقة المتجددة متوافرة ولا تخضع لنظام البراءات، ومع ذلك يجب الإقرار بأن استخدام هذه التكنولوجيات ليس بالمهمة اليسيرة. فالبلدان النامية تحتاج إلى النهوض بمستوى درايته العلمية وإلى تعزيز قدرتها على استيعاب هذه التكنولوجيات من أجل استخدامها على أكمل وجه. ويتطلب هذا تنسيق الدعم المقدم في مجال السياسة العامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. والقدرة على استيعاب التكنولوجيا عامل مهم أيضاً لتيسير مشاركة القطاع الخاص مشاركة أكبر في تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة. وكل هذه العوامل من شأنها أن تكفل في المستقبل نشر التكنولوجيات المحلية الصنع والارتقاء بمستواها في جميع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على غرار ما يحدث حالياً في بلدان مثل البرازيل والصين والهند.

ويقترح تقرير الأونكتاد المتعلق بالتكنولوجيا والابتكار لعام 2011<sup>(1)</sup> وضع إطار متكامل للسياسات العامة المتعلقة بالابتكار من أجل استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكييفها وابتكارها وإنتاجها في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

\* بيانات الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, [unctadpress@unctad.org](mailto:unctadpress@unctad.org), <http://www.unctad.org/press>

(1) يمكن الحصول على تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2011 (رقم المبيعات 6-112840-1-978-92-11-20، A.11.II.D.20) من مكاتب مبيعات الأمم المتحدة على

العناوين المذكورة أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 27 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويمكن للمقيمين في بلدان أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10؛ رقم الفاكس: +41 22 917 0027؛ البريد الإلكتروني: [unpubli@un.org](mailto:unpubli@un.org)؛ أما المقيمون في الأمريكتين وفي شرق آسيا، فيمكنهم إرسال طلباتهم أو استفساراتهم إلى العنوان التالي: United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, NY 10017, U.S.A.؛ رقم الهاتف: 1 212 963 8302 أو 1 800 253 9646؛ رقم الفاكس: 1 212 963 3489؛ البريد الإلكتروني: [publications@un.org](mailto:publications@un.org). وتتاح على الإنترنت مجاناً نسخة على شكل الملفات المحمولة (pdf).

ويتطلب هذا الإطار تنسيقاً وثيقاً بين نظم الابتكار الوطنية التي توفر الشروط اللازمة لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة، ويحتاج إلى سياسات تشجع دمج هذه التكنولوجيات تدريجياً في استراتيجيات التنمية الصناعية. ويرى التقرير أن مثل هذا الإطار ضروري لإيجاد دورة إيجابية للتفاعل بين مجالات التنمية الاقتصادية وتكنولوجيا الطاقة المتجددة والعلم والتكنولوجيا والابتكار.

وقد شرعت بلدان عديدة بشكل أو بآخر في وضع أطر لسياساتها العامة المتعلقة بالابتكار. ويبين استعراض لالتجاهات السياسات العامة القائمة حالياً زيادة مطردة في الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال: ففي عام 2010، بلغ عدد البلدان التي رسمت لنفسها هدفاً يتعلق بتشجيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة، أو وضعت آلية لهذا الغرض، ما يزيد على 100 بلد. ويُلاحظ أيضاً أن عدد البلدان النامية التي شرعت في تنفيذ سياسات تتعلق بتكنولوجيا الطاقة المتجددة آخذ في التزايد؛ وتمثل هذه البلدان في الوقت الراهن أكثر من نصف مجموع البلدان التي وضعت لنفسها إطاراً للسياسات العامة المتعلقة بتطوير هذه التكنولوجيات. ومع ذلك يرى التقرير أن هذه السياسات لن تحقق أفضل النتائج إلا إذا نُسقت تنسيقاً جيداً مع نظم الطاقة ومع الإطار المخصص لنظم الابتكار.

ويدفع تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2011 الصادر عن الأونكتاد بأن الحكومات الوطنية في البلدان النامية لديها دور محوري تؤديه في الجمع بين مصادر الطاقة التقليدية وتكنولوجيا الطاقة المتجددة. ويبين التقرير أيضاً أن توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة عنصراً حاسماً لتعزيز التحسينات التقنية التي من شأنها أن تخفض تكاليف استخدام هذه التكنولوجيات.

وفيما يلي بعض المجالات التي تؤدي فيها الوكالات الحكومية وكذلك إطار السياسات العامة دوراً حاسماً:

- (أ) إيجاد بيئة عامة مؤاتية لتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (ب) تحقيق الجدوى من تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛
- (ج) العمل على تطوير المؤسسات في مجال تكنولوجيا الطاقة المتجددة ومن خلال اعتمادها على هذه التكنولوجيات.

ويبين التقرير أن البلدان النامية قد تواجه مجموعة من القيود في كل مجال من المجالات المذكورة، ولكنها ستستفيد في الوقت نفسه من فرص عدة. ففي سياق البلدان النامية، يمكن لعدد قليل من الحوافز المنسقة تنسيقاً جيداً أن يساهم بقدر كبير في تحقيق نتائج مهمة يمكن أن تشكل بدورها لبنات أساسية لإنشاء إطار متكامل في السنوات القادمة.

وتحتاج الحكومات، لتنفيذ مثل هذه الإجراءات النشطة، إلى دعم المجتمع الدولي من أجل الاستفادة من الإمكانيات الكاملة التي تتيحها تكنولوجيا الطاقة المتجددة في مجال التخفيف من حدة فقر الطاقة (والقضاء عليه في نهاية المطاف) وتطوير حلول مراعية للمناخ على نطاق العالم. ويمكن أن تفضي إقامة شراكات قوية أيضاً إلى نشر تكنولوجيا مستدامة بيئياً على نطاق واسع في مختلف أرجاء العالم، وهو ما سيفضي بدوره إلى تعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة الفرص المتاحة لشرائح واسعة من السكان الذين تخلفوا عن ركب العولمة.

\*\*\* \*\* \*\*\*